بسم الله الرحمن الرحيم

مأزق التربية

التبعية في اللّغة والهوية

الطبعة الأولى 1442 هـ - 2021 م
(ISBN) : 978-9931-13-133- 5
الإيداع القانوني: 2021/07

اسم العمـــــل: مأزق التربية « التبعية في اللّغة والهوية »
اسم المؤلـــف: عبد القدير عادل عبد العزيز
تصميم الغلاف: زكرياء رقاب
إخـــــــراج: أحمد منصـــــوري
تدقيق لغـــوي: إكرام مباركي
المدير العـــام / سميرة منصـــــوري

الناشر/ دار المثقف للنشر الجزائر
صفحة الدار على موقع فيسبـــوك:
/https://www.facebook.com/elmothakaf
الموقع الإلكترونـــي: www.elmmothakef.com
هاتـف / فاكس 79 47 80 033 / 19 04 68 0770
واتساب/86 73 49 0675
مقر الدار: Rue Ben flis- impasse kalenge- batna

المثقف للنشر والتوزيع

جميع حقوق النشر الورقي و الإلكتروني والمرئي والمسموع
محفوظة للناشر وغير مسموح بتداول هذا الكتاب بالقص أو النسخ
أو التعديل إلا بإذن من الناشر.
©

عبد القادر عادل عبد العزيز

مأزق التربية

التبعية في اللغة والهوية

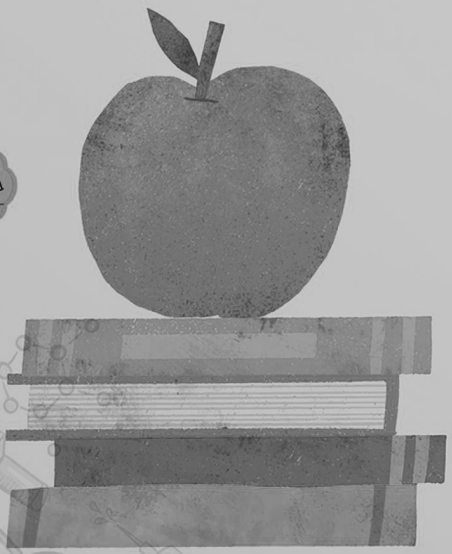

المثقف
للنشر والتوزيع

تمهيـــــــد:

إذا أردت أن تعرف حال أمّة فما عليك إلا بزيارة جامعاتها ومعاهدها ومساجدها ودور عبادتها وأسواقها وشوارعها وانظر لطريقة التعامل فيها والصورة التي يجسدها أهل هذا المجتمع في تصرفاتهم وقيمهم وأخلاقهم و تعاملاتهم وكل سلوكاتهم، و إن هذه التعاملات والقيم هي جزء لا يتجزأ من نسيج التربية الاجتماعية و التعليم الذي يتلقاه أفرادها منذ ولادتهم إلى بلوغهم الرشد ودرجة التمييز بين ما هو صحيح وما هو خاطئ وماهو فاضل وماهو رذيل.

لست فيلسوفا أبحث في موضوع أساس التمييز بين الحق والباطل وبين الصحيح و الخاطئ وإنما مجرد باحث ناشئ وصل إلى جملة من القناعات حول أسس بناء الحضارات الناعمة والمجتمعات العالية الراقية والإنسان الحامل لمعنى الإنسانية، بعد أن أصيب حقل الإنسانية اليوم بأمراض عصيبة قد تقتل معان الإنسان التي أودعها الله فينا بالفطرة، و تنهي العلاقات البشرية السامية و تستبدلها بمعان دنيئة لا يُرى فيها الإنسان كإنسان، و إنما الرؤية كل الرؤية في المادة التي يخلفها هذا الإنسان و المنفعة التي نستنفع بها من خلال استغلال الفرد، ولنا أن نرى

واقعنا المرير لنتأكد كل التأكد من هذا الوباء الخطير الذي حلّ بنا وبغض النظر عن الأسباب و الدوافع إلا أن التشخيص الصحيح لواقع مجتمعاتنا هو كذلك وكما يعرف كل عاقل أن تشخيص الداء هو أولى خطوات السعي نحو تحقيق السلامة الصحية بعد السقم و تجاور المرض بعد الإصابة وتخطي العقبات بعد الوقوف أمامها، ثم إنه لمن المعقول التطرق إلى أسباب انهيار المجتمع أخلاقيا ومجتمعيا وثقافيا وبالأحرى قيّميا و بالتالي في شتى المجالات و يدفع ذلك كل ذا شأن في هذا إلى البحث في ماهية هذا المرض العضال و كيفية التخلص منه والعمل على الحدّ من الإصابة حتى لا يزيد التورم تورما والتقليل من حدة الخلايا المريضة داخل المجتمع حتى لا تتطور إلى درجة السرطان القاتل لكل ما هو إنساني و المشجّع لكل ما من شأنه قتل المجتمع الإنساني و تكريس فكرة العلاقة بين الإنسان و أخيه الإنسان كعلاقة الحيوان بالحيوان.

للأسف الشديد لا أحد من أفراد المجتمعات المتخلفة راض عن حالة مجتمعه الذي هو منه سواء في الجانب السياسي والاقتصادي بل وحتى في الجانب الاجتماعي والأسري الذي هو من ضمن نسيجه فرضاً والمشكّل له والرغبة الملحّة من طرف كل أفراد المجتمع في التغيير نحو الأفضل والانتقال من حالة البؤس و التخلف هذه في شتى مجالات الحياة إلى حالة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، و قد كانت جملة من المحاولات الفردية و الجماعية لتحقيق هذا التغيير والسعي نحو إعادة بناء الأمة و استرجاع الهمّة من جديد وتصدير الصورة اللائقة عن المجتمع العربي و الإسلامي كونه مجتمع مثقف و واع و متطور و متقدم لكن هيهات هيهات .. هذه المحاولات كلها باءت بفشل ذريع على المستوى الكلي، و إني في هذه المقام لا أتحدث عن تغيير على المستوى الشخصي، فلربما نجد جماعة أو حزب قد أثّر في أشخاص وأفراد و بنَى فيهم شخصيات قيادية و واعية لكن و للأمانة لم نجد هذا التغيير المنشود واقعا للأمة ولا في دولة من دول العالم الثالث لحدّ الآن، حتى وإن كان ظاهرا أحيانا ربما يكون نسبيا لحد كبير.. فهلّا طرحنا التساؤل لماذا كل النشاطات التي قامت بها الجماعات الإصلاحية طيلة عقود ولكنها لم تصل إلى الغاية المنشودة من التغيير؟ بل وإن كل الخطابات السياسية

في الدوائر الرسمية كالوزارات والمؤسسات الوطنية في البلاد العربية نادت بالإصلاح والسعي إلى التغيير نحو الأفضل لكن لم نر ذلك واقعاً، فما هي الأسباب وهل هناك خلل في تجسيد التغيير أم أن هناك مفاهيم مختلفة في معنى الإصلاح؟ وهل يمكن اعتبار الإصلاح السياسي مطية لكل معان الإصلاح ؟ وهل هناك ارتباط بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاجتماعي ؟ وماهي علاقة كل ذلك بالجانب التربوي؟

في هذا الكتاب لا أسعى لإيجاد إجابات عن كل هذه الأسئلة ولكنني أحاول قدر الإمكان أن أعرج على مسألة في غاية الأهمية والتي بدورها تكون مطية لفهم معطيات وحواشي تساهم في تأطير الدارس لموضوع الإصلاح في المجتمع على اعتبار أن اللبنة الأولى في أي إصلاح إجتماعي هو الاهتمام بالتربية والتعليم والحفاظ على هوية المجتمع، ولذلك حينما ندرس هذا الأساس لابدّ من التطرق إليه كعنوان عريض يؤسس لطبيعة العلاقة بين نجاح الإصلاح وبلوغ درجاته ومدى تماشي كل معطياته وأسسه مع السّمات الشخصية للفرد وبالتالي الصورة العامّة المشتركة لكل أفراد المجتمع، وكلّ من يدرس التاريخ يعلم كيف حاول الاستعمار على مدى العقود الماضية الطويلة من أجل طمس الهوية العربية الاسلامية وجعلها ذائبة في الجوّ التغريبي الخادم

للمشاريع الاستعمارية التغريبية ومن هنا كان لزاما علينا التطرق لهذا الموضوع، والحديث عن التربية والتعليم كضرورة اجتماعية وسياسية وأخلاقية في المجتمع من حيث هي المطية التي توصلنا إلى بناء الشخصية المشكّلة للأمة والمحافظة على الهوية والعمل على توضيح مسارات التغريب وإدخالها في حقل التبعية للخارج بحيث تصبح أداة في يد التغريبيين ودعاة العولمة الأمر الذي يجعل التربية والتعليم في الوطن العربي في مأزق كبير يمكن أن نسميه مأزق التبعية والانحلال الهويّاتي.

نحــن والتعليم

لا نسأل عن واقع التعليم في الجزائر و الوطن العربي عموما و العالم المتخلف على وجه أعمّ، لأن القاصي و الداني يعلم جليّا أن الأمة العربية والجزائرية تعاني أزمات متلاحقة في التنشئة التربوية والتعليمية و بالتالي حصول أزمات إجتماعية قيمية، والسبب في ذلك أزمة فهم وإدراك كيفية تقديم المعارف وبناء الفرد المتعلّم بمعنى آخر، لا وجود لفلسفة صحيحة سليمة للتعليم ومسارات التربية بصفة تطبيقية، حتى أن وزارات التربية التي من المفروض عمود من أعمدة أي دولة ومجتمع ليست لها رؤيا واضحة بكيفية بناء الفرد وإلا كانت هذه الرؤيا تحمل في طياتها معان الخيانة الاجتماعية والتملّق للغرب أو غباء سياسي واستراتيجي مفاده أن الدولة تساير المنظومة العالمية حتى تجد لنفسها تصنيفا دوليا في الدراسات و التصنيفات الغربية من حيث الجودة و المكانة، فتجدها تنتج لنا شخصا في النهاية لا هو بصورة الغرب في تحضره ولا في صورة الفرد المحلي المرغوب فيه. بل تنتج لنا عضوا اجتماعيا هجينا طينته من أرضنا وجوهره من أرض أخرى ما يؤدي إلى عدم اتزان في التفكير والمنطق. واقول هنا ، إذا لم تكن أي وزارة تربوية تعليمية في أي دولة عربية أو إسلامية لا

تأخذ من أسمى أهدافها تكوين الفرد الذي يحمل في داخله هم حماية الوطن والدين والتراب والسيادة والعرض والفكر والدين لا يمكن أن نصنفها إلا مؤسسة فاشلة ومضيعة للمال والجهد ومنفذ للخيانة والهوان وإضعاف الدولة .

والقائمين على وزارات التربية في الوطن العربي لا يقومون إلا بتنظيم العملية التربوية التعليمية التلقينية الجافة التي تخلو من كل معان التربية و التعليم و بناء الإنسان، بل هي إدارة سياسية تتماشى و برنامج الحاكم الذي ربما لا يفقه في فلسفة التربية شيء، ناهيك عن عدم إدراك الهدف الرئيسي من وجود هكذا وزارة إن المجتمع المتحضّر لابدّ وأن يضع نمط الشخصية التي تشكل نوع الأفراد في المجتمع ابتداءً من القيم الأخلاقية بل والدينية إلى القيم الفردية والشخصية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يوجد مجتمع متماسك من غير هوية واحدة تجمع المشتركات العامة للأفراد المشكلين له، الأمر الذي يوحّد المجتمع أو على الأقل يقلل من حدة الصراعات الداخلية و المناوشات والنزاعات على اعتبار أن الإنسان أي إنسان له في داخلة نزعة تختلف عن الفرد الآخر، فهناك من يرى في نفسه ذلك المرجع الاجتماعي ومنهم من يرى أنه ذلك العالم و هكذا.. لذلك كان لزاماً على المجتمع تحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية بين هذه الفئات حتى

نضمن الاستقرار و التعايش الإيجابي بين الأفراد، فالمجتمع الذي تسود فيه الصراعات لا يمكن أن يتحدث عن مساعٍ للنمو و التطور ولا الإستشراف المستقبلي، لأن الاستقرار الاجتماعي و السياسي شرط أساسي في بناء أي مجتمع أو دولة. لذلك نجد الإسلام يؤكّد على ضرورة تماسك المجتمع و عدم التمييز بين أفراده إلا بما فضّل الله، والانصياع للتعاليم الإسلامية التي تحدد الأدوار وتضمن التآلف المجتمعي تقودنا إلى قبول الواقع أو التغيير فيه دوماً وفقا للتعاليم مما يقلّص لنا من هوة الصراع والاختلاف هذا حتماً إذا كان من يقود المجتمعات الإسلامية العلماء وأصحاب الرأي السديد وكان الانتماء كل الانتماء للوطن و المجتمع لا غيره.

إن التعليم في الوطن العربي مرّ بعدة مراحل حسب ما توصلت إليه من خلال مدارستي لتاريخ التعليم في العالم العربي وفي الجزائر على وجه الخصوص وخلصت إلى :

- مرحلة ما قبل الاستعمار: حيث كان التعليم يعتمد على الكتاتيب والمشايخ في المساجد في البداية أو المدارس النظامية، وهنا كان التعليم في البداية ديني محض حيث يتعلم الطالب أساسيات الدين واللغة العربية و القيم الاجتماعية التي تحدد الإطار العام للآداب و الأخلاق العامة بعد أن ينشّأ تنشئة اجتماعية أسرية قبلية تلقّنه القيم الخاصة والتعاليم العرفية فكان التعليم آنذاك

بين المدارس الوقفية التي تقوم على التبرعات و الصدقات من المحسنين والمدارس النظامية التي وضعها " الملوك والحكام" والشخصيات المحسوبة على النظام السياسي في الدولة.

- وفي هذه المرحلة كان التعليم لا يخرج عن نطاق تعليم العلوم الشرعية التي كانت تعتبر علوما مقدّسة كونها ترتبط بشكل مباشر بالإسلام حتى أن الفكر السائد وقتئذ لدى الطلاب والعلماء أنه لابدّ من ربط أي علم أو فن من الفنون بما هو إسلامي و صبغته بالصبغة المقدّسة.

- مرحلة الاستعمار : وهي الفترة التي دخل فيها الاستعمار الأوربي للبلاد العربية والفرنسي خصوصاً للجزائر حيث تمّ العمل على طمس كل ما يرتبط بالهوية الإسلامية والعربية وكانت محاولات عديدة وكبيرة جدا في إفشاء الفكر التغريبي في العقل العربي المسلم والعمل على محو الجانب التراثي عند المسلمين الجزائريين وبناء الشخصية التي ترى في البلاد الأوربية لا سيما فرنسا الصورة الحضارية الكبرى للإنسان التي وجب علينا لبس عباءتها بعد خلع ما توارثناه عن الأجداد وما تعلمناه من قيم وتعاليم من الدين، وكل تلك الخطط والمشاريع باءت بالفشل عموما وإن كانت قد نجحت مع فئة توصف بالقليلة جدا جداً من أبناء الأرض. وللأسف تغلغلت في مفاصل عريضة من الدولة وتحن للرجوع إلى الوراء

- مرحلة ما بعد الاستقلال: وهي المرحلة المهمّة والتي نؤسس عليها أي قراءة أو نقد لواقع التعليم في الجزائر، حيث هذه المرحلة هي التي كانت مطية لبناء الشخصية الوطنية الجزائرية الحديثة بل وأكثر هذا الجيل هم من يقود البلاد والعباد اليوم بعد الصراع الثقافي والآيديولوجي مع الجيل السابق من أبناء الثورة الذين تربوا تربية مختلطة بين ماهو إسلامي محض والمستقى من التنشئة الاجتماعية وما هو تغريبي الذي تعلّموه من خلال الاحتكاك بالمستعمر ومؤسساته، لذلك نجدهم متشبعين بالثقافة الفرنسية الغربية على حساب الثقافة العربية الاسلامية، و كثير من هذا نقل إلى الجيل الستيني الذي نشأ في البيئة ببداية عهد الاستقلال.

- وكما لا ننسى الميزة التي تميز التعليم في الحقبة ما بعد الاستعمار وبداية الاستقلال الجزائري حيث كان المعلم أو المربي مستوردا من دول المشرق التي لها ثقافة اجتماعية خلافا لثقافتنا في المغرب العربي وهذا لابد له من وقع على المسار التعليمي والثقافي الجزائري لا سيما وأن الإطارات التي تقود البلاد بعد الاستقلال هي من نتاج هذا البرنامج.

إن الصراع القائم حول التعليم في الجزائر لم يكن أبدا سوى صراع سياسي ولّد لنا أزمات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية، بحيث أن الوزارات المتعاقبة المكلفة بتسيير شؤون التربية والتعليم في الجزائر كانت وزارات سياسية حزبية أكثر منها مؤسسة من مؤسسات الدولة تعنى ببناء الفرد الجزائري الذي يحمل المشعل، على اعتبار أنه من المفروض تكون هذه المؤسسة الهامة في الدولة مستقلة نوعاً ما عن مثل هذه الصراعات بالرغم من وجود الجزائر تحت حكم الحزب الواحد، إلا أن الآيديولوجيا لعبت لعبها كثيراً و أحدثت تلك الضجة الكبيرة التي أسقطت التفكير الاستراتيجي من أذهان القائمين عليها فلم يهتموا بنوعية الفرد الذي نريده أخلاقيا وعمليا والممثل للإنسان الجزائري مستقبلاً على اعتبار أن المهمة الرئيسية للوزارة هي هذه، وتحديد نمط الشخصية وصورة الفرد في المجتمع، فتعمل على إنشاء المؤسسات والبرامج والخطط العامة و التفصيلية للوصول إلى هذه الغاية، وهي بناء الفرد الجزائري، بل كان كل اهتمامهم أن لا يسيطر من هو إسلامي على هذه الوزارة لكن للأسف الشديد تبدأ أزمة التعليم في الجزائر من هذه النقطة بالذات وهي غياب تام لإستراتيجية واضحة المعالم تستمدّ كل حيثياتها من الداخل الجزائري الممتد للعمق العربي الإسلامي،

لكن المتتبع يجد غير ذلك، بحيث إن كانت هناك استراتيجيات تحت ما يسمى بالإصلاحات فما هي إلا مشاريع تغريبية لا نعلم نوايا أصحابها لكن في الظاهر لا تقود هذا القطاع في الجزائر إلا إلى هاوية اجتماعية ومأزق أخلاقي وانفصام في الشخصية تولّد لنا شخصا بجنسيته الجزائرية رسميا لكن تعلقه كل تعلقه بالغرب الأوربي وانتماءه الذاتي إلى الخارج فلا يعوّل عليه في الانتاج ولا ننتظر منه تقديم شيء إلى الجزائر سوى الشتائم و التقليل من شأنها، إضافة إلى الأنانية المغرضة فهل هناك ما يجعل من الوزارة تتدارك هذا الأمر ونحن في القرن الواحد والعشرين ؟

اللّغة والتعليم

اللغة هي الوسيلة التي يستعملها المجتمع قصد التواصل فيما بين أفراده وهي النافذة التي يتم من خلالها إيصال ما يدور داخل المجتمع للمجتمعات الأخرى عن طريق الترجمات والإسقاطات المفاهيمية بين اللغات، ولا يختلف عاقلان على أن اللغة في أي مجتمع أو أمة تعتبر جزءً لا يتجزأ من النسيج المكون للصورة العامة والخاصة له، على اعتبار أنها تدخل ضمن مقومات قوته وإبراز مكانته بين المجتمعات و لذلك تجد الأمم التي تدرك قيمة لغاتها وتعرف المعنى الحقيقي لما تمثله اللغة من ضرورة اجتماعية للحفاظ على الهوية تسعى دائما للعمل على ترسيخ فكرة التشبث بالحديث باللغة الوطنية أو المحلية التي تمثل الشخصية بدلا من اللغات الأجنبية عنها وإن كانت تحمل في أوعيتها التكنولوجيا والتطور والتقدم وما إلى ذلك، وبما أن هناك معطيات للترجمة وأخذ المفاهيم بوعاء اللغة الوطنية فإن ذلك لا يدفع إلى الطلاق مع اللغة الأم ولبس عباءة الغير وهذا ما حدث بالضبط مع الألمان و اليابانيين حينما اعتبروا اللغة ليست مجالا للنقاش مع الغرب فكل ما يدرس في ألمانيا لا يمكنه أن يقدّم للطلبة إلا باللغة الألمانية وكذا في اليابان وفي كثير من الدول التي أدرك

صناع القرار التربوي و التعليمي و السياسي فيها بضرورة التعليم باللغة الأم على اعتبار أنها تدفع بالشخص والفرد أن يكون مرتبطا بأرضه وهويته ولأن اللغة في حد ذاتها هي ذات الشخص والفرد فإذا سمحت أي دولة بتعليم أبنائها بلغات أجنبية على حساب اللغة الوطنية فإن ذلك يعتبر حكما نهائيا على موت الشخصية والمميزات المكونة لهوية هذا الفرد وبالتالي الحكم بالموت على هوية المجتمع، فلا يمكن بأي حال من الأحوال تدريس الطالب العربي مثلا باللغة الانجليزية أو الفرنسية كل المواد العلمية ثم لا نجد فيه السمات الشخصية للفرد الانجليزي أو الفرنسي، وفي النهاية فإن كل لغة تحمل في طياتها معان من معان العقلية أو الذهنية المجتمعية لأصحابها على اعتبار أنه لا يمكن تحصين أنفسنا من التبعات السلبية التي تعود على هوياتنا بخطر الانسلاخ الفكري والحضاري و الانتمائي وهو الأمر الذي يجعل من العضو في المجتمع يرى في انتمائه التخلف والانتماء إلى الآخر هو التقدم فيصير الانسان مضطربا وغير متزن، وهنا كان لابد من التطرق لموضوع الهوية والتعليم وعلاقة كل ذلك بالمواطنة وبناء الفرد المنتمي إلى مجتمعه ووطنه.

وفي هذا المقام لا ننكر تعلم اللغات الأجنبية ولكن العار كل العار حينما نتعلم اللغات الأجنبية وإعطائها المكانة الطبيعية للغة الأمّ، فلا عيب في تعلمّ اللغات جمعاء إلا أن العيب الكبير حينما لا تكون لنا علاقة روحية معنوية قلبية بلغتنا العربية التي تشكل لنا روح الذات ومعنى الوجود الحقيقي لنا كأناس على وجه المعمورة.

إن المشكل الحقيقي الذي يحدث في الوطن العربي هو أن الحكومات العربية -إذا ما أحسنا بها الظنّ- تسعى إلى تقديم المواد العلمية للفرد باللغة الأجنبية وأنا أتحدث أساسًا كأنموذج هنا في الجزائر التي تقدّم فيها العلوم باللغة الفرنسية وهي نفس اللغة التي جاء بها الاستعمار الفرنسي ضمن خططه لمسخ الهوية العربية الإسلامية للجزائر، وللأسف الشديد انتهجت الحكومات المتعاقبة على نفس السياسة الاستعمارية ظنّا منها أنها لغة التقدّم أو غباءً سياسياً حلّ بالعقل الصانع للقرار بالبلد، و في كلتا الحالتين هذا سبب رئيسي في بناء الفرد الجزائري الذي لا يقول تحيا الجزائر من قلبه إلا في المناسبات والأعياد الوطنية دونما وجود للفعل الذي يعكس حب الوطن لأنه دائما يحسّ بالاغتراب الثقافي داخل الوطن والانسلاخ الفكري عن ما قد توارثه من الأجداد والتراث، وإن لم تكن اللغة هي الوسيلة الوحيدة لإيصال الثقافة وتوصيل معان الهوية للأجيال المتعاقبة فما للأمة من سبيل للوصول إلى

ذلك، على اعتبار أن الإنسان لا يحمل في داخله فكرا ولا عقيدة إلا في وعاء اللغة الأمّ.

لقد ادّعى دعاة التغريب في الوطن العربي سواء الكومنلويلثيين في المشرق أو الفرانكوفونيين في المغرب العربي إل تقديم اللغات الأجنبية لا سيما الانجليزية والفرنسية على اللغة العربية و تدريس العلوم بهذين اللغتين تحت مسميات عديدة منها الإصلاح التربوي على اعتبار أنهما لغات العصر و التقدّم والتطور التكنولوجي و مرّ على هذا الحال منذ القرن الماضي إلى الآن، ولكننا لم نر إلا انسلاخاً في الهوية و تبعية للأمم المتقدّمة وتباعدا بيننا و بين تراثنا وتاريخنا ، وإذا تمادينا في هذا فإن الأمر سيذهب إلى الانحلال في الحضارة المادية الغربية البراغماتية ونسمح بذلك في تاريخنا وننسى أمجادنا وارتباطنا بالأرض والأمة العربية الإسلامية، ولا شكّ أن هذا هو المرمى الذي يسعى إليه الغرب فلا لوم عليه لأن هذا هو منطق الصراع الحضاري والوجودي، هو الأمر نفسه الذي أدركه اليابانيون والألمان فتقدّموا وتطوروا تطوراً كبيرا جداً ماديا ومعنويا دونما المساس في الثوابت الوطنية المحلية لمجتمعاتهم فكانت روح هذا التقدم وهذا التطور من روح اللغة ذاتها.

ولكن القضية عندنا في أن مفكرينا وعلماءنا وصناع القرار في الداخل العربي الذين سمحوا بفرنسة العلوم وتغريبها لم يدركوا بعد هذه الخطورة أو أن منهم من يتغاضى عن هذا الأمر ظنّا منه أن القضية ليست بهذا الهول ودرجة التخوف الكبير الذي نتحدث عنه.

إذن لا نحن وصلنا لدرجة من التقدّم ولا ركبنا أصلا قطار التنمية والتطور بل زدنا انحطاطاً على انحطاط وتخلفا فوق تخلف وتبعية بعد تبعية ووصلنا إلى درجة من الوهم الكبير فلا نحن تقدّمنا ولا نحن تشبثنا بهويتنا وشخصيتنا، لذلك فلا مناص للأمة إلا أن تعود إلى رشدها وتفهم معادلة الصراع مع الغرب ومفهوم الاستعمار الجديد الذي يدخل ضمن مقتضيات العولمة سواءً في الجانب الثقافي أو الاجتماعي وبالتالي يصل العالم الغربي إلى تسلط سياسي و التحكم في القرارات الكبيرة والصغيرة داخل البلاد العربية أكثر مما هو عليه الآن. وكل ذلك بسبب إهمال اللغة العربية والسماح بتكوين الفرد باللغة الأجنبية الاستعمارية.

رهانات التدريس بالعامية في المدارس العربية

لقد نادت العديد من الجهات السياسية والآيديولوجية في البلاد العربية لا سيما بالمغرب العربي وبالتحديد في المغرب الأقصى وتونس والجزائر بضرورة التسهيل على الطلاب في بداية دراستهم و تدريسهم باللهجات المحلية حتى يتسنى لهم الوصول إلى المعارف و المعلومة بسلاسة على اعتبار أن اللغة العربية التي تعتبر وسيلة التدريس في المراحل الأولى الابتدائية تمثل عائقا من عوائق التحصيل العلمي الجيّد و إن استبدالها بالعامية قد يقطع سبيل الصعوبة لأن اللهجات العامية مبتذلة وتكوّن الطفل بها تنشئة اجتماعية ومألوفة لديه وبالتالي فإن أي معلومة يستقيها بهذه اللغة المختلطة غير المؤسسة علميا ولا حضاريا تكون سهلة المنال، وهيهات هيهات لو علم هؤلاء القوم أن هذا السبيل لا يمكن فهمه إلا في إطار المساعي الفرنسية في إحكام سيطرتها الثقافية على الشمال الإفريقي ، حيث أن الثقافة الفرنسية التي خلفها الاستعمار في بلادنا لا يمكنها أن ترسّخ إلا في إطار اللغة الفرنسية العقيمة وهذه الأخيرة لا يمكنها أن تكون بمكانة في العقول والقلوب إلا إذا كانت جزءا من اللسان المحلي و لذلك جعلت هذه الدول سواءً بإرادة قادتها أو بضغوطات غربية من اللغة الفرنسية

لغة رسمية وإن كانت من الدرجة الثانية أو الثالثة حسب التغييرات في السياسات الوطنية إلا أنها تبقى خطّا أحمرا بالنسبة للحكومة الفرنسية، فلا يمكن أن تقوم قائمة عربية في الجزائر وبلاد المغرب العربي إلا بقرار فرنسي كون أن الفرنسيين لا زالوا يحنّون للسيطرة على المستعمرات الفرنسية القديمة التي حازت على الاستقلال الجزئي، وحسب العقلية الفرنسية فإن أي تغيير يقود إلى تعريب الفكر والعلوم في الشمال الإفريقي هو ضرب من ضروب الإستقلال التامّ لهذه الشعوب وهو الأمر الذي لا يقبله أحد من الفرنسيين ولا أتباعهم في مراكز صناعة القرار بمستعمراتهم. فلهجاتنا العامية مزيج بين أمازيغي عربي وأغلبه فرنسي، فالتدريس بالعامية يعني إقصاء للعربية. معادلة بسيطة لكل ذي عقل. إن التوجه لتدريس التلاميذ باللهجة العامية سيجعل من الفرد الجزائري فردا فارغا لغويا وسيحدث له انعزالا اجتماعيا وثقافيا عن الأمة العربية بالضرورة والإسلامية إن هو انسلخ انسلاخا عن مقومات دينه وقيمه وأخلاقه، وهذا هو الهدف الأساس من وراء أي محاولة من محاولات تبديل اللغة العربية بلغات أخرى أو لهجات محلية. ناهيك عن اللهجات في بلاد المغرب العربي قد طغت عليها كلمات وألفاظ باللغة الفرنسية الأمر الذي يثبت مدى بقاء بقايا الاستعمار الفرنسي في بلادنا.

والعجب العجاب أنك إذا بحثت في هذه الأسباب التي دفعت بدعاة التغريب إلى هذا التوجه فإنك سوف تجد أنها أسباب غير مؤسسة علميا، فلا علاقة لصعوبة اللغة العربية حسب زعمهم بالتحصيل العلمي، بل بالعكس ستجد أن الطفل يتعلّم اللغة وترتيباتها ولسانها في الوقت الذي يتعلم فيه المقصود أو المعنى والفكر الذي تحمله، وناهيك عن البرامج التلفزيونية المقدّمة للأطفال في كل التلفزيونات العربية هي باللغة العربية وتجد ذلك التفاعل الجيّد والإيجابي من طرف الطفل معها، بل وإعادة حكي كل ما شاهده وتعلمه منها، وهذا أكبر دليل منطقي واقعي على أن التدريس باللغة العربية ليس فيه إجحاف في حق الطالب الصغير ولا وجود لصعوبات في الفهم ولا غير ذلك، وإنما ذلك النشاط له دوافع أخرى منها الآيديولوجية الرافضة لكل ما هو مرتبط بالعروبة والإسلام، والاستعمارية الرافضة لكل ما من شأنه أن يساهم في بناء الشخصية الوطنية الرافضة للاستغلال الغربي للبلاد الإسلامية أو يقود الفرد والجماعة إلى رفض كل ما هو استعماري وتشجيع الناس على الاستقلال الكامل التام الذي لا تشوبه شائبة سواءً في مظاهر الهوية كاللباس واللغة والصفة الاجتماعية أو نمط التفكير المستقل عن التوجهات الغربية وغيرها.

اللغة والهوية

الهوية حسب اللسان العربي هي ماهية الشيء وذات وجوده حيث لا يمكن أن يكون للشيء هويتين، فالأمر أي أمر هو هو وهذا ما اتفقت عليه العرب قديماً، وقد عبّر مصطلح الهوية عن ذات الفرد أو الجماعة من حيث هو الأمر الذي يحدد الإنسان في مستوياته الفيزيولوجية والمعبّرة عن الذات الخارجية ومستوياته النفسية المعنوية التي تشكل ذاته الداخلية ومن هنا حينما نلاحظ هوية الإنسان نجدها تتمثل في جزئية خاصة به كفرد وجزئيات أخرى يشترك فيها مع بني مجتمعه أو بيئته الإنسانية التي يتشارك معها العيش والمصير والدين ونمط الحياة، وهذا بالضبط ما يسمى بهوية الشخص التي تشير إلى انتمائه الحضاري والاجتماعي و الثقافي فلا يمكن لأي أحد أن ينقطع انقطاعا مطلقا عن الهوية التي تحدده عن باقي الناس وإلا أصبح هذا الإنسان يعيش اغتراباً حقيقيا فعلياً يولّد له أزمات نفسية وشخصية، وإلا بحث لنفسه عن انتماء يجعله يحسّ بوجوده كإنسان.

ولذلك حينما نتحدث عن موضوع الهوية وضرورة الحفاظ عليها في المجتمع الإسلامي والعربي على وجه الخصوص لما لها من أهمية بالغة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتماسك

أفراده وكيف هي سبيل قوي للوقوف أمام التحديات التغريبية والسياسات التي تستهدف الأمة من كل جوانبها، وهذا ليس ضربا من ضروب الهوس بنظرية المؤامرة وإلا فكل له رأيه، وإنما هذا هو واقع التفكير الغربي وهذه هي سياساته الاستعمارية ضمن موجة الاستعمار الثقافي الفكري الحديث التي يلمسها كل عاقل في خطابات المفكرين والسياسيين الغربيين ويجدها في كتبهم ومذكراتهم ، وهنا يحق لنا أن نعرّج على تلك العلاقة الوطيدة بين مسألة الهوية كصورة للمجتمع وسلوكياته وتصرفات أفراده من جهة واللغة التي تعتبر جزءً لا يتجزأ من مكونات الهوية الوطنية، وهذه المسألة تعتبر في غاية الخطورة لاسيما حينما نجد أن أول مداخل الغرب في إسقاط الهوية العربية الإسلامية عند الشعوب هو مدخل المساس باللغة العربية لأن هذه الأخيرة هي اللغة التي إن تمسّك بها أصحابها دفعتهم دفعاً للعمل على التقدم والازدهار و إذا ما استعملت في التدريس خاصة تدريس المواد التقنية والعلمية أصبحت لغة نافعة في التحصّل على العلم والمعرفة لذلك لمّا أدرك الغرب هذه المسألة ضربوا اللغة العربية أو حاولوا مرارا وتكرارا ضربها من الداخل من خلال التشجيع على تعلّم اللغات الأجنبية خاصة الفرنسية والانجليزية. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لسنا ضدّ تعلّم اللغات الأجنبية بل نرى في ذلك ضرورة ملحّة حتى

نعرف كيف يفكر الآخر ونستقي من علومهم ومعارفهم وإنما ضد التدريس بها وجعلها لغة العلم عندنا. لأن ذلك إن حصل فإنه يعتبر انتكاسة للهوية وضرب صارخ للشخصية الوطنية.

إن مسألة المساس بالهوية تدفعنا إلا تحديد جوانبها وتأطير حقلها الذي إذا ما اخترق اعتبرناها في خطر، والتي تتمثل أساساً في اللغة ونمط التفكير وكل ما ارتبط بالانتماء كالتاريخ والأرض والعقيدة وغيرها، والدارس لهذا الموضوع والمتمعّن في أصل المشكلة وهي العلاقة باللغة والهوية يجد أن الرابط الذي يصل بينهما هو رابط عضوي ومعنوي معاً على اعتبار أن اللغة والهوية وجهان لعملة واحدة، فمتى تضرّرت اللغة في المجتمع كان ولابدّ من الإحساس بالضرر بالهوية لأنه لا يعقل أن نفهم مقتضيات مجتمعنا إلا في حدود الحقل الدلالي والمعنى الذي تسوقها اللغة خاصتنا ومما أعجبني في هذا الضرب أن المسلم العربي حينما يفسّر القرءان الكريم باللغة العربية لا يجد ضررا في الفهم على اعتبار أنها لغة القرءان ومرتبطة به فهماً ومعنى، فمثلاً حينما نأتي لمسألة الميراث نجد أن الله تعالى حدّد تشريعاً في هذه القضية وقسّم الميراث تقسيما على أساس العمومة والأخوال واللغة العربية فرّقت بين العلاقة التي تربط الإبن بأخواله عن العلاقة التي تربطه بأعمامه، وهذا لابدّ وأن يكون ضمن التي تمثّل الشخصية المسلمة المتّبعة للتشريع

لكن من جهة أخرى إذا ما أراد المسلم الانجليزي فهم التشريع الإسلامي وفقا للغة الانجليزية لوجد في ذلك صعوبة كبيرة في الفهم لأن المنطق اللغوي الانجليزي لا يفرق بين العمّ والخال لغة فكلاهما UNCLE ولذلك تقسيم الميراث الذي هو من التشريع الغليظ في الإسلام قد تختل كل قواعده وتتشتت كل أحكامه وفقهه خارج فهم هذا الإطار كله في حقل اللغة العربية وهذا إن يدفعنا إلى شيء فإنه يدفعنا دفعاً إلى القول بالعلاقة الضرورية الاتصالية بين اللغة العربية والهوية العربية الإسلامية، ناهيك عن أن اعتبار إحياء اللغة في النفوس والقلوب تجعل من العقول تتفتح لإحياء الأفكار والمعاني وبالتالي إعطاء رونقا وجمالا للحياة

إن المتتبع لنشاط السفراء الغربيين وأبرزهم السفير الأميركي في أي دولة من دول العالم يعمل جاهداً على رعاية كل الأنشطة العلمية التي تقام وتنظّم باللغة الانجليزية وهذا الأمر غير غريب على ذي عقل سليم لأن النشاط الرئيسي للسفارات الأميركية في كل دول العالم هو النشاط ألاستخباراتي الأمني الممزوج برعاية كل نشاط يكرّس للعولمة والتبعية ويشجع العملاء والخيانات داخل الوطن لاستعمالها واستخدامها وقت الحاجة، والواقع يثبت ذلك إثباتا قطعياً حتى أن الأمر انكشف لكل سامع وناظر ومما يدهش العقل حينما يجد بعض المغفلين وهم يمتدحون كل هذه

الأنشطة ويشجّعون المؤسسات التعليمية الغربية كالجامعات الأميركية والبريطانية في الدول العربية ويعتبرونها من صميم النهضة العربية التي تصدّعت بها رؤوسنا مع مجيء القومجيين ودعاة الوحدة العربية المزعومة المغشوشة ولكنهم بسذاجتهم وغفلتهم لا يفقهون المعنى الحقيقي للنهضة العربية التي لا تقوم لها قائمة إلا باللغة العربية التي تربى عليها الجيل وتحدث بها اللسان وألفتها العقول والقلوب، فاللغة العربية هي المنطلق الأول لبناء العقول العربية وإحياء ما فيها من أفكار لأن النهضة والحضارة لا تبنى بالعمارات وإنما تبنى بالعقول الناضجة والقلوب الحيّة، تلك العقول التي تنتج أعظم إنتاج وهو الفكر المسقي بالروح المحلية لا الثقافة الغربية الخارجة عن إطار المجتمع لأن التفكير في البيئة العربية تستوحى منه حلول ملازمة لواقع الأمة أما التفكير من خارج البيئة لا يمكن أن يعطي حلولا جذرية وصالحة للأمة بل يزيدها تأزما وتشرذما كبيرين وهذا ما وقع لنا خلال القرن الماضي حيث أصبحنا ضحية انسلاخ بين التفكير ومنطلقاته من جهة والواقع المرير الذي يبحث عن حلول من جهة أخرى

فاللازم إذا أردنا أن نضع لأنفسنا مستقبلا قويا أن نعمل على تدريس أبنائنا كل العلوم باللغة العربية ، بل حتى وإن درسناهم الحضارات الغربية لابد من تدريسها باللغة العربية فيدرس الطالب الأدب الفرنسي بالعربية والأدب الانجليزي بالعربية والفارسي وهكذا، لأن الغاية من دراسة الآداب الغربية ليس هو الذوبان في ثقافتهم والانغماس في طريقة وأنماط تفكيرهم وإنما الغاية هي أن نضع بين أيدينا تجارب الآخرين للاطلاع عليها ولتغذي عقولنا وتنميها لا لتبنيها وجعلها غطاء لعقولنا وتفكيرنا

و النهاية لا يمكن إحياء الأمة ولا إحياء الإنسان العربي إلا عن طريق إحياء اللغة في داخله

التربية ومأزق الإلحاد الشفاف

إن المشاريع التغريبية التي تستهدف المنظومة التربوية العربية هي مشاريع بالأساس موضوعة لبناء العقل العربي من جديد وتشكيله حسب الرؤيا الغربية الداعمة لفصل كل ما هو من تراث المسلم والعربي عن الفرد، باعتبار العلمانية والتقدّمية السبيل الأوحد للوصول إلى التقدّم والتطور حسب ما يمليه هذا التوجه، لكن هذه الدعاوى كانت منذ القرن الماضي ولم تؤتي أكلها على النحو الذي أراده أصحابها.

فالنجاح الذي حققته هذه المشاريع صحيحا قد بنت نخبة ليبرالية تقدّمية رافضة للدّين واعتبرته سمة الرجعية والتخلّف واعتبرت خدمة الخارج شرف وخدمة الأمة " إرهاب بشكل من الأشكال " ولكنها لم تنجح في نشر هذه الأفكار في الأوساط العامّة فسعت لتوجهات جديدة لقيت ربما ترحيبا من ضعاف النفوس ودعاة الإلحاد والمتأثرين بالنزعة العقلية الجافة.

لقد دعّمت المخابر العالمية الاستخبارتية توجها جديدا يلبس عباءة التديّن لكنه في الأصل وجه جديد من أوجه الإلحاد ورفض الدين ، حيث ظهر لنا دعاة يتحدثون باللسان الإسلامي لكنهم يحملون في قلوبهم ضغينة كبيرة اتجاه كل ما هو من الإسلام، فحاولوا مرارا

وتكرارا العبث بالثوابت الإسلامية عند المسلمين لا سيما الشباب منهم، فكل نقاشاتهم تدور حول البحث في التراث الإسلامي تحت مسمّى نقد الخطاب الديني ونقد التراث العربي، وما يسمونه تراثا هو جزء من فهم سلف الأمة من العلماء والتابعين الذين قدّموا تفسيرات وآراء فقهية منها ما يتماشى مع زماننا ومنها ما يهذب ليصلح لهذا الزمان إلا أن هؤلاء الدعاة الجدد يرفضون ذلك جملة وتفصيلا والهدف من وراء ذلك هو التشكيك في الإرث الثقافي والعلمي للمسلمين حتى يتسنى لهم ضرب العقيدة في نفوسهم وقلوبهم بحجة عدم العقلانية والمنطقية لكثير من المسائل وعدم صلاحيتها للزمان الحاضر وإن كانت صالحة قديما. ولا يمكن أن يقود ذلك السبيل لغاية غيرها. ورغم التحفظ الكبير في معنى المنطق وارتباطه بالمفاهيم الشرعية

حتى أن بعضهم أنكر العديد من المسائل التي تحدّث عنها وأثبتها كبار العلماء الموسوعيين على مرّ العصور والأزمنة، ومن هنا حينما يحدث ذلك الشرخ بين العقل العربي و تاريخه وميراثه العلمي الثقافي تخلو لهم السبل لإلصاق التفاهات الإلحادية والأفكار التغريبية بالعقل المسلم فلا يصبح الواحد منّا يعتقد في الدين إلا أنه شأن خاص لا وجود للعبادات الجماعية، وأذكر أن أحدهم اعتبر صلاة الجماعة بدعة ابتدعها السلف حتى يحققوا

مآرب سياسية وأن الدولة الإسلامية المتحدة التي عرفناها باسم الخلافة ليست من الدين بل هي ضد الدّين وابتدعها الخلفاء حتى يحكموا سيطرتهم على الناس ووصفها بالاستبداد والاستعمار ونعوت أخرى، لا يقول بها مسلم عاقل متزن.

فحينما نرى مثل هذه الأفكار الشاذة على أذهاننا ينطق بها أبناء جلدتنا بدعوة من هؤلاء الدعاة الجدد لا يمكننا أن نسمي ذلك إلا سبيلا لتربية إلحادية جديدة بطريقة شفافة يكون فيها الإيمان بالله جزئي والعبادات جزئية والحكم كل الحكم للعقل وحده ولا وجود للنصوص المقدّسة إطلاقا غير القرءان الذي يحمل في طياته معان تتغير و تتبدل حسب المنطلقات الفكرية والتعابير اللغوية وهذا بالضبط ما جاء به صاحب كتاب: الكتاب والقرءان، وفي الحقيقة هذا الكتاب عندي لا يساوي الحبر الذي طبع به ولا الوقت الذي زعم صاحبه أنه تفرغ لكتابته فيه لأن الهرطقات الفكرية والخزعبلات اللغوية التي اعتمدها تثبت الجهل الكبير الذي يحلّ بالعقل الملحد المنتهج للتيار الإلحادي الشفاف المؤمن ببعض الكتاب إيماناً ظاهرا و الكافر ببعضه كفراً ظاهراً.

إن المأزق الحقيقي الذي يحيط بالتربية في الوطن العربي يتمثل أساسا في سيطرة هذه التوجهات على صناعة القرار داخل المؤسسات التربوية الوطنية والأخطر من ذلك حينما تجدهم

يقودون لجان تخريب التعليم تحت عنوان إصلاحه وتطويره، والمتتبع لمسار تكوين الأساتذة والمفتشين يلمس ذلك جليّا من خلال الاهتمام بالشكل بدل المضمون والنسب والإحصائيات بدل الجودة وقوة المخرجات.

إن صناعة الشخصيات السياسية والقيادية وإنتاجها تتمّ وفقا للمنظور الغربي الذي تتجسّد فيه هذه التوجهات الغربية والأمر الجلل أن تتصدّر هذه الجماعات مراكز القرار في المؤسسات التربوية والتعليمية وتعمل على إفشاء آيديولوجياتها التخريبية الإلحادية وإنتاج جيل لا يعرف الحقيقة من الباطل فيصرع بقوة الخلاف بين دعاة الأصالة ودعاة التجديد ، الأمر الذي يجعله يستقيل من حقل التطرق لكل ما هو فكري أو عقدي ويكتفي بالخطوط العامة للحلال والحرام و تتركّب عنده فكرة الرفض القاطع وهذا عند فئة، و فئة أخرى تعتنق هذا التوجه وتعتبر النصوص النبوية مثلا كلها تشوبها شائبة من الشوائب التي تعارض العقل والمنطق وتتعطل بعض المسائل عندهم وتتهاون نفوسهم في أداء العديد من الواجبات الدينية ويتجسد بذلك الإلحاد الشفاف.

إن التربية السليمة القائمة على إرساء الثوابت الوطنية والعقدية وترسيخ القواعد العامة الإجتماعية هي الحامي الأساسي للعقل العربي من التخريب و الحصن الحصين الذي يحفظ الهوية العربية الإسلامية في نفوس الأفراد والجماعات، ولذلك نحتاج إلى إدراك كبير لهذه العلاقة بين التربية والهوية ومدى علاقة ذلك بالإلحاد الجديد الذي بنى كل أسسه التخريبية على التأويلات اللغوية والتفسيرات المشبوهة.

التربية والتعليم .. والتحديث في الوطن العربي

عاش العالم العربي ومنذ نيل معظم بلاده لاستقلالها حالة من التوق للحاق بركب الدول المتقدّمة الاستعمارية التي خرجت تاركة مخلفات عظيمة من الدمار الأخلاقي والإجتماعي والإقتصادي والسياسي وتبعه في ذلك دمار قيمي وفي البنية التحتية وفي كل شيء يمكنك البحث فيه إلا وقد دمّره الاستعمار، ومن باب المغلوب مولع بالغالب سعت الحكومات العربية لأن يكون لنا تكافؤ ولو جزئي مع الغرب فبادرت بعملية التحديث - حسب اعتقادها - في شتى المجالات بما في ذلك مجال التعليم وأنماط التربية حيث قطعت حبال التعليم التقليدي وغلقت العديد من دور التدريس والكتاتيب التي أنتجت العلماء والمفكرين ظنا منها أنها جزء من القديم وشجعت المعاهد والجامعات الأكاديمية المتخصصة. ومن الحكومات من دمّرت هذا الشكل التعليمي ليس إلا نكاية في الجماعات الإسلامية التي ظهرت بعد تفكك الدولة الإسلامية كجماعة الإخوان وغيرها على اعتبار أن هذه المدارس هي من كانت تسيطر عليها وتقف على برامجها. وذهب الأمر بالحكومة الجزائرية بعد الاستقلال لحل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أسوة بحكومة مصر التي حاربت الإخوان. فكانت هذه

القرارات مبنية على العاطفة السياسية السلبية وليست عن نظرة استراتيجية كان بإمكانها قيادة البلاد إلى الأمام... للأسف

إن عملية التحديث كانت ولا زالت تقوم على أساس استيراد المادة العلمية وما وصل إليه الإنسان الغربي في مراكز البحث والمخابر ولابد من الوصول إليها بلغة أهلها، وللأسف الشديد نجد قادة التربية والتعليم لدينا في البلاد العربية لا يثقون في المتخصصين بهذا المجال بالبلاد العربية أو أنهم يتعمدون تهميشهم لا لشيء إلا لأن حنينهم وميولهم للغرب هو أكثر من تمسكهم بثوابت وطنهم - وأقصد القائمين على سلطة القرار - بل يمكن القول أن هؤلاء الحاكمين لقطاعات التربية في الوطن العربي قد باعوا صلاحياتهم لحكومات استعمارية جديدة تسعى للسيطرة على العصب الرئيس للدولة والإمساك بمفتاح التنشئة التربوية والاجتماعية والعلمية داخل الوطن وبالتالي إنتاج الفرد الذي يريدون

لسنا ضد أي تحديث للمجال التربوي ، بل التطور سمة إيجابية في أي مجتمع، وإنما نزع العباءة الوطنية ولباس البنطلون الغربي أو الأجنبي فهذا ضرب من ضروب خيانة الوطن والأمة والدين والمجتمع كون ذلك لا يخدمنا في شيء بل يؤجج الانسلاخ الداخلي ويقوي سياسات العولمة التي تكسر هويتنا وماهيتنا وجوهرنا. ويجعلنا ذائبين في هوية الغرب الذي ما فتئ يضربنا

من رؤوسنا وظهورنا وسعى دائما ولا زال إلى جعلنا عبيدا له وخدما لمشاريعه والذي يسعى دائما كذلك إلى جعلنا العنصر التابع في المعادلة ويكسر كل خطوط الذهاب إلى التقدّم المنشود من طرف النخب في الوطن العربي التي تضع المشاريع الرامية لتطوير التعليم في بلادنا و ربما نحن نساهم في ذلك من قصد أو من غير قصد منّا حينما نركب في أذهاننا أفكارا تلتصق بأذهان طلابنا بعد ذلك مفادها أن الغرب دائما كقانون حتمي متقّدم ونحن متخلفون، وأذكر هنا مثالا دائما ما نردّد لطلابنا بضرورة أخذ ما هو نافع من الغرب وترك ما هو غير مناسب لعقيدتنا وتوجهاتنا ومناهجنا، ولكن لو تأملنا ذلك لوجدنا أننا جزء من ذلك المشروع الذي يجعل منا توابع لا مستقلين ، وذلك من خلال هذه النظرات السلبية لذواتنا فبدلا من القول بأخذ ما هو نافع منهم كان لزاما علينا تعليم الطلاب كيفية استقاء المعلومة وبناء آلاف الأفكار منها وانطلاقا من إعمال العقول لصناعة الأفكار لا الأخذ بما جاء به الغرب ، أو بصيغة أخرى ، لابد من الدفع بطلابنا لإنتاج الأفكار والعلوم والعمل على صناعتها بدل الاتكال على الآخر ولا عيب في الاستعانة به في ذلك ولكن العيب كل العيب حينما نعطل عقولنا ونعتمد على عقول غيرنا فنأتي بما يناسب و بما لا يناسبنا وتتلخبط مناهجنا وتتغير توجهاتنا بمزيج من الألوان الجيدة وغير الجيدة

والمقبولة وغير المقبولة. و بالتالي فإن أ ي تحديث لابد أن يراعي كل ذلك.

إن التحديث الذي نقصده هنا طبعا هو ما يتصل بفلسفة الحداثة الغربية التي لفظها أبناؤها ويحاولون التنصل منها وابعادها لما جاءت به من معايير لا أخلاقية ولا إنسانية وأفسدت أكثر مما أصلحت، والحداثة عندي هي جملة المعايير والقيم والاسس التي تقوم عليها الحضارة الغربية والمستمدة من العقلية التكنولوجية والتقنية والعلمية التي تفضي إلى تقدّم المجتمع الغربي وإعطائه دفعة قوية نحو المستقبل وتقريبه أكثر ما يمكن تقريبه. وربما قد نجح الغرب في هذا لحد كبير لأن ذلك نبع من صميم مجتمعاته وفلسفة عقولهم لكن القول باستيراد التجربة الغربية بكل ما فيها وإقامة التحديث في الوطن العربي بهكذا فلسفة يدفعنا للقول أنه ضرب من الغباء وقصر النظر إذ أن ذلك لا يجد لنفسه طريقا في بلادنا على اعتبار الاختلاف الحاصل في الفلسفات والتوجهات والتيارات بل ونمط التفكير والعيش هو الآخر يلعب بقواعده في ساحة التحديث إن جاز لنا القول أن التحديث عندنا نريد به التطوير والانتقال من مرحلة إلى مرحلة متقدّمة

والحداثة حينما ولدت في المجتمعات الغربية كانت نتيجة لتحديات وعقبات واجهتها هذه البلاد ورأت في تطبيق فلسفة الحداثة هو الحل الأنسب للخروج من تلك المآزق وربما نجدهم الآن يبحدثون في مآزق أخرى ومقتضيات خلاف المقتضيات السابقة ومشكلات جديدة أدت بهم للتفكير في ما بعد الحداثة، لذلك وجب علينا الأخذ بما يناسب أمتنا ومجتمعاتنا ونعمل على تطوير المناهج بما يستفيد من التجربة الغربية ويحافظ على جوهر الهوية العربية الاسلامية.

ربما يكون إطار الاستفادة في الجوانب التنظيمية والإدارية وسبل التعليم لا مناهج التربية والتعليم ، إذ أنه إذا أخذنا مناهجهم وتربياتهم انسلخنا عن هويتنا وطارت عقولنا من أماكنها بحيث لا نفكر من جوهرنا بل نفكر في عباءة غيرنا وهكذا نكون قد ضيعنا ولا ربينا وأفسدنا وما أصلحنا ، وأعظم به فساد وضياع.

فإن ما يدفع بأمتنا إلى النهوض الحضاري والتقدم المجتمعي هو معادلة تربوية ناتجة من داخلنا وليست مستمدة من الخارج إذ بالعقل والعلم والاستناد إلى التاريخ والتراث إضافة للاستفادة من التجربة الغربية التي أسست لحضارتهم التنويرية سياسيا وتنظيميا يمكننا الوصول إلى ما نرنو إليه.

التغيير المنشود .. يبدأ بالتعليم الجيد

ليس المهم أن يكون الإنسان ساعياً نحو التغيير وحسب، وإن كان ذلك مطلباً ملحاً في حياة الإنسان، لكن الأهم من كل ذلك أن يكون هذا الإنسان واعياً لمعنى التغيير. إذا كان التغيير، أي تغيير يقودنا من حالة إلى حالة مشابهة أو أسوأ، فبالأحرى ألا نسعى إليه أصلاً وكل عاقل يذهب في هذا الاتجاه نفسه، فكيف لنا أن نعي معان التغيير؟ إن مفهوم التغيير لو وضعناه في ميزان المفهوم العام لوجدناه يحمل في طياته وجوهره روح الانتقال من حال إلى حال، وهذا من طبيعة هذا الكون، فلا الأرض تبقى على حالها منذ أن خلقت ولا الطبيعة بقيت على حالها منذ أن وجدت، بل إن من طبيعة هذا العالم التغيّر والتّبدل، والإنسان كونه جزء لا يتجزأ من هذا العالم أو الوجود، فلابد عليه أن يلتزم بهذا القانون الطبيعي بصفة تلقائية

يولد الإنسان ويتربى في بيئته الاجتماعية والطبيعية ويأخذ منها ما يأخذه من معان العيش والحياة وكيفية التصرف والتعامل مع محيطه الخارجي، إلى أن يجيء يوم ينمو فيه فكره وتتسع فيه طموحاته وتطفو ذاته فوق كل شيء موجود عنده. فيسعى لأن

يتعامل مع ذلك تعاملاً مخالف، فيفرض عليه تغيير في السلوك وتغيير في نمط التفكير وآخر في مظهره وتعامله وما إلى ذلك من معطياته الحياتية التي يراها مهمّة جدّا بالنسبة لشخصه. فيجد نفسه أمام ضرورة قصوى لأن يغيّر ويبدّل في الكثير من الأمور المتعلقة به، وهكذا هو كل إنسان، الإنسان الذي يعيش بالطبيعة وعلى الطبيعة وفي الطبيعة. فالتغيير مسلك لا بد منه في حياة البشر ومن لم يفكّر في التغيير أبداً لا يمكن أن نسمّيه سالم الفكر ولا سالم الاعتقاد بل وحتى ربما لا يتماشى عقله مع طبيعة العقول الباحثة عن أصل كل تغيير، والرامية لكل ما هو جديد والطامحة لالتقاط ما يحمله المستقبل من خيرات ومكاسب. إن الحديث عن موضوع التغيير يقودنا إلى تقزيم الزاوية التي نرى منها حيثياته ومعانيه على اعتبار أن مفهومه يتغير ويتبدل في حدّ ذاته مع تبدل الاتجاهات والمنطلقات الفكرية. فالسياسي لا يرى تغييراً إلا في السياسة، والاقتصادي لا يراها إلا في الاقتصاد وهكذا. أما المتمعّن العاقل الذي يسعى إلى تغيير سياسي واقتصادي شامل، لابدّ عليه أن يعي تمام الوعي ما مدى تماشي هذا التغيير الذي يسري على مستوى الرأس مع الثبات، أو بالأحرى في كثير من الأحيان التنطع والدوغمائية التي تطغى على مستوى القاعدة. هذا إن كانت الطبقة المتوسطة مثقفة فتصبح منطقة

المحكّ من الجانبين السفلي القاعدي والرأسي فتفشل في إبداء أي محاولة لإنهاء الصراعات الناتجة عن المخاض المتولد من التغير.

ولفهم هذه المعادلة أكثر لابد وأن نطلع على تجارب المجتمعات التي قادت تغييرات سياسية وربما اقتصادية، لكنها فشلت في الوصول إلى الأهداف السامية الكبرى التي سعت إليها منذ بداية تحركاتها، لأنها غيّرت من رأس المجتمع ولم تسعى للتغيير والتبديل في قاعدته التي قد تربت وأنشئت تنشئة معيّنة لا تتماشى إلا ومع الرأس القديم. الأمر الذي يحدث اختلالات اجتماعية واضطرابات سياسية، والدارس لهذا الموضوع له أن يعرّج على تونس أو مصر، الدولتان العربيان اللتان قادتا التحركات التغييرية في أنظمتها السياسية (الممثلة للرأس) دونما إحداث تغيير يذكر على المستوى القاعدي (ذهنيات الأفراد والجماعات). والمعنى الصحيح للتغيير القاعدي لا يتمثل في الجانب الاقتصادي أو القدرة المعيشية أو ما إلى ذلك و إن كان ذلك مطلباً ملحّا لدى كل المجتمعات حتى يتسنى لها تحقيق الاستقرار و الثبات في العلاقات الداخلية في المجتمع، وإنما أقصد هنا كل القصد أن نحدث ثورة قيمية أخلاقية تجسّد فيها معان الإنسان والجماعة، وتكريس لروح الأخلاق الفاضلة

والسلوكيات الحضارية الإنسانية. تغيير على مستوى الوعي بالذات وإعادة برمجة العقل الجماعي ونشر ثقافة القيَم أولى من أي ثقافة أخرى على اعتبار أنه متى زالت القيم من مجتمعاتنا وواقعنا، كنا أشبه ما نكون بقطيع البهائم يستشري قانون الغابة وتمحى صفة الإنسانية من أذهاننا على مرّ الزمن.

ومن هنا، فإذا تكرّس في المجتمع مبادئ وقيم مثلى تصبح سمة واقعه وصورته الحقيقية العملية، كان لزاماً عليه أن يقود تغيير سياسي واقتصادي من غير عنف ولا آثار سلبية. وبالتالي يقطع حبال الخيانة وأيادي الغدر التي تدخل في صفوفه لإحداث شرخ وانسلاخ، كما هو الحال في التجربة المصرية التي صار فيها الشارع المصري ضحية لقلة الوعي والفهم التي استغلتها وسائل المخابرات المصرية والآلة الإعلامية الدنيئة التي تسيرها جماعات أقل ما توصف أنها قاتلة للمعنى الإنساني، فأصبحت توجه العقل المصري كيفما أرادت ومتى شاءت، فماذا لو كان العقل المصري واعياً ومتفهماً ومدركاً لهذه المخاطر التي حلّت به الآن؟ وكيف ستكون النتيجة إذا ما كان وعي الفرد المصري في مستويات عالية و يميز بعقله بين السبيل الخيّر وغيره، ومن جهة ثانية وفي التجربة التركية ، ماذا كان حال تركيا الآن لو نجح الانقلاب الفاشل

الأخير؟ وما هو الدافع الرئيس الذي دفع بالمجتمع التركي لإيقاف تقدّم الدبابة وتفضيل الموت من أجل إفشال محاولة إنقلابية إذا لم يكن الوعي بالذات و إدراك المآلات الناجمة عن ذلك.

فالحاصل: إن أساس بقاء مشوار التغيير الإيجابي في أي مجتمع مرهون بمدى وعي أفراده وجماعاته. إنه الوعي أيها الإنسان، لا يمكن أبداً قيادة تغيير على أي صعيد كان، ما لم تهيئ له النفوس وتربى فيه القلوب وتنمى فيه العقول ويبنى له الإنسان المغيّر. وبالتالي أزمتنا اليوم هي أزمة قيمية سلوكية أخلاقية، وجب قيام ثورات متلاحقة لإدراك ما قد فات وبناء المستقبل الجميل، فهذا هو التغيير المنشود وهكذا نبني مجتمعاتنا.

وانطلاقا من ذلك ، لو تأملنا كل المقومات السابقة الذكر لإحداث التغيير المنشود لوجدناها تعتمد في الأساس الأول والأوحد على الانسان ، هذا الانسان الذي يجب أن تعمل على بنائه المنظومة التربوية الناجحة الهادفة - واقولها للمرة الألف _ إلى صناعة الانسان المواطن الذي يحمي الفكر والدين والتراب والعرض وسيادة الأمة.

الفهرس

تمهيـــــد:	07
اللّغة والتعليم	19
رهانات التدريس بالعامية في المدارس العربية	24
اللغة والهوية	27
التربية ومأزق الإلحاد الشفاف	33
التربية والتعليم .. والتحديث في الوطن العربي	38
التغيير المنشود .. يبدأ بالتعليم الجيد	43

تم بحول الله وقوته

للنشر والتوزيع والطباعة واقتناء الكتب يرجى التواصل معنا:

مقر الدار: Rue Ben flis- impasse kalenge- batna

الموقع الإلكتروني: www.elmmothakef.com

هاتف / فاكس 79 47 80 033 / 19 04 68 0770

واتساب/86 73 49 0675